



محاولة تقييم الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي:

-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسيدي بلعباس -

An Attempt to assess accounting practices under the financial accounting system: an empirical study for a sample of economic companies in Sidi Bel Abbes

ط/د. حمادي بلعباس*	سليمان مليكة
جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر - الجزائر	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر - الجزائر
belabbes.hamadi@univ-mascara.dz	slimanimk05@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/02/24

تاريخ الاستلام: 2022/07/08

ملخص:

في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بموضوع التوافق المحاسبي، وتجاوبا مع الجهود والمحاولات الدولية التي تسعى الى القضاء على الفروق والاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول وتعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، حيث قامت الجزائر في هذا الإطار بانتهاج سياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي وذلك من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني (PCN) واعتماد النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي شرع العمل به بداية من سنة 2010. وهدفت هذه الدراسة الى محاولة تقييم واقع ممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي في عينة مكونة من 38 مؤسسة اقتصادية بولاية سيدي بلعباس. حيث كشفت نتائجها عن وجود توافق بين الممارسات المحاسبية وقواعد تقييم النظام المحاسبي المالي.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي، إصلاحات محاسبية، إطار تصوري محاسبي.

Abstract:

Given the growing international interest in the subject of accounting compatibility, and in response to international efforts and attempts to eliminate differences in accounting systems between States and to disseminate the use of accounting standards at the international level, Algeria has pursued a policy of radical reform of its accounting system by abandoning the national accounting scheme. (PCN) and the adoption of the Financial Accounting System (SCF), which began in 2010. This study attempted to assess the reality of accounting practices under the financial accounting system in a sample of 38 economic companies in Sidi Bel Abbes State. The results revealed compatibility between accounting practices and the financial accounting system's valuation rules.

Keywords: The financial accounting system, accounting reforms, accounting conceptual framework.



1. مقدمة:

إن المحاسبة هي تقنية تهتم بجمع الحسابات وذلك بتسجيلها بشكل يومي، وترجمة الأحداث الاقتصادية في شكل عددي بصفة دورية، بعد تحليل الحسابات وتبويبها ثم تجميعها في شكل جداول شاملة ليتم استغلالها من طرف المؤسسة والمتعاملين معها من جهة ومصالح الضرائب من جهة أخرى.

لكن متطلبات اقتصاد السوق تطلب ضرورة توفير قوائم مالية موجهة لصالح المستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص، بحيث يهتم المستثمرين بشراء الأسهم والمقرضين بإقراض الأموال، وبالتالي وجود إمكانية لدخولهم في شراكة مع المؤسسة، لذلك ينبغي أن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصورة واضحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة هذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تستجيب بشكل أو بآخر للمعايير المحاسبية الدولية.

وعلى غرار باقي دول العالم تبنت الجزائر بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي (SCF) المستلهم من معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS، حيث تم تطبيق النظام المحاسبي المالي في جانفي 2010 وتضمن إطار تصوري للمحاسبة المالية ويشكل هذا الأخير دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطرق المحاسبية الملائمة، عندما تكون بعض المعاملات غير معالجة بموجبه، كما أعطى مفهوما للمحاسبة المالية باعتبارها نظاما للمعلومات، وحدد المبادئ المحاسبية الواجب احترامها والالتزام بها من طرف كل الكيانات الملزمة بتطبيقه والتي تشكل في مجملها المبادئ المتعارف عليها والتي تحظى بصفة القبول الدولية. وبناء على ما سبق سنحاول في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

✓ هل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تتبنى قواعد التقييم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، اعتمدنا على الفرضية التالية:

يوجد توافق بين الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية وقواعد تقييم النظام المحاسبي المالي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن مدى تقيد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بقواعد التقييم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سيدي بلعباس.

منهجية الدراسة

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الاستنباطي بشقيه الوصفي والتحليلي في ضبط الإطار النظري لموضوع الدراسة، كما اعتمدنا على بعض أدوات التحليل الإحصائي كالاستمارة لجمع البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS.25) بهدف اختبار فرضيات الدراسة.

تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة في دراستنا قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة أقسام رئيسية تضمن القسم الأول منها على مقدمة عامة تحتوي على كافة العناصر المشكلة للبحث أما القسم الثاني فتضمن الإطار النظري للدراسة، والقسم الثالث احتوى على الدراسة التطبيقية أما القسم الرابع فاشتمل على خلاصة لأهم نتائج الدراسة وتوصياتها.

الدراسات السابقة:

✓ دراسة عريف صلاح الدين وجفري عمر (Arif & Djafri , 2011): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آلية تبني النظام المحاسبي المالي من خلال استقصاء عينة من محافظي الحسابات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معظم المؤسسات الاقتصادية لا تتبنى تطبيق هذا النظام وتقتصر فقط على التغيير في مدونة الحسابات.

✓ دراسة (عمراني أمين، 2014): حاولت هذه الدراسة تحليل الآثار الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، من خلال دراسة الانتقال المحاسبي وآثاره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتوصل إلى أن تطبيق هذا



النظام لم يكن ذات أثر كبير على المردودية المالية للمؤسسات محل الدراسة، بسبب عدم تبنيها الفلسفة الفكرية التي يقوم عليها هذا النظام، بل اكتفت بإعادة هيكلة مدونة حساباتها وقوائمها المالية فقط.

✓ دراسة قلوب بوفلجة (Kalloum , 2016): هدفت هذه الدراسة الى محاولة تقييم مدى تطبيق معايير النظام المحاسبي المالي على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)، ومهنيين المحاسبة بالإضافة الى المؤسسات الوطنية المدرجة في البورصة، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن المؤسسات ومهنيين المحاسبة لا يطبقون أحكام هذا النظام بشكل كلي.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 نشأة النظام المحاسبي المالي:

في المحاولة الأولى للإصلاح المحاسبي أوكلت المهمة إلى مجموعة من الخبراء الجزائريين (لجنة المخطط المحاسبي الوطني)، ثم في المحاولة الثانية أوكلت المهمة إلى هيئة أجنبية وبدأت لجنة المخطط المحاسبي الوطني عملها في سنة 1998، حيث اختارت مراجعة المخطط المحاسبي الوطني دون استبداله وتوقف عمل هذه اللجنة في نهاية سنة 2000 بعد ذلك أصبحت مهمة الإصلاح المحاسبي محل مناقشة دولية كانت من نصيب مجموعة الخبراء الفرنسيين (المجلس الوطني للمحاسبة، المجلس الأعلى للخبراء المحاسبين، الهيئة الوطنية للمحافظي الحسابات) بتمويل من البنك الدولي (Bouraoui, 2017, p. 37).

1.1.2 أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني:

يمكن حصر أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني (مرداسي و زرقين، 2010، الصفحات 506-507) في النقاط التالية:

1.1.1.2 استمارات تقييم المخطط المحاسبي الوطني:

باشرت اللجنة عملها أولاً بتقييم المخطط المحاسبي الوطني عن طريق إعداد استمارات استجواب احتوت على مجموعة أسئلة خاصة بمحاولة تقييم المخطط المحاسبي الوطني. وأرسلت الاستمارة الأولى إلى ممارسي مهنة المحاسبة في جانفي 1999، وتزامن ذلك مع انشغال أصحاب المهنة (خبراء المحاسبة) بأعمال نهاية السنة المحاسبية ما انعكس على عدد

المؤلف (ين): حمادي بلعباس وسليمان مليكة

العنوان: محاولة تقييم الممارسات المحاسبية في ظل النظام
المحاسبي المالي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات
الاقتصادية بسيدي بلعباس -

الردود المستلمة، الأمر الذي دفع باللجنة إلى إعداد استمارة ثانية في جويلية سنة 2000، وشملت هذه الأخيرة عددا أقل سواء من ناحية الأسئلة التي تضمنتها أو من عدد المستجوبين.

2.1.1.2 نتائج استمارات الاستبيان:

على ضوء الردود المتحصل عليها، تم جمعها وتلخيصها وقامت اللجنة بإعداد تقريرها التقييمي حول المخطط المحاسبي الوطني، حيث خلصت إلى النتائج التالية:

- ضرورة إعادة النظر في المبادئ المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، قواعد التقييم والمصطلحات المحاسبية.
- إعادة النظر في عدد وشكل ومحتوى القوائم المالية الختامية.
- إعادة تنظيم مدونة الحسابات وإثرائها بما يسمح بالإجابة على احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية.

3.1.1.2 الخيار الذي تبنته لجنة المخطط المحاسبي الوطني:

على ضوء الإجابات التي استلمتها لجنة المخطط المحاسبي الوطني، اختارت هذه الأخيرة مراجعة المخطط دون تغييره حتى لا يؤثر ذلك على الممارسة المحاسبية من جهة ولارتفاع تكاليف الإصلاح المحاسبي من جهة أخرى.

4.1.1.2 تقدم أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني:

قامت لجنة المخطط المحاسبي الوطني في فيفري سنة 2000 بإعداد تقرير أوضحت فيه مختلف الاقتراحات التي خلصت إليها لغرض أخذها بعين الاعتبار في مراجعة المخطط المحاسبي الوطني والتي تمحورت بالخصوص حول المبادئ المحاسبية، الإطار المحاسبي والقوائم المالية الختامية المخطط المحاسبي.

2.1.2 مجموعة الخبراء الفرنسيين:

تم توقيف أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني في سنة 2000، حيث تم الإعلان عن مناقصة دولية متعلقة بأعمال الإصلاح المحاسبي الجزائري، وتم إسناد هذه المهمة إلى مجموعة خبراء فرنسيين بتمويل من البنك الدولي وبعد مراجعة



المخطط المحاسبي الوطني تم وضع ثلاثة خيارات للإصلاح المحاسبي تمثلت فيما يلي (MEROUANI , 2007, pp. 69-70):

❖ **الخيار الأول:** الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية، لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر؛

❖ **الخيار الثاني:** الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني ببنائه وهيكله والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير المحاسبية الدولية؛

❖ **الخيار الثالث:** يتمثل في إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني بشكل حديث استنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد والحلول التي وضعتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية.

بعد دراسة وفحص الخيارات السابقة من قبل هيئات المجلس قام هذا الأخير بقبول وتبني الخيار الثالث، أي تبني استراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد يتمثل في النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق والمنسجم مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في مختلف الجوانب لاسيما في الإطار التصوري، المصطلحات والمبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم والقوائم المالية، ويعد هذا الخيار مختلفا تماما عن الخيار الذي اقترحت له لجنة المخطط المحاسبي الوطني، وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يحبذان ويفضلان استعمال وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف الدول. وكما أشرنا سابقا فإن عملية الإصلاح هاته تمت بتمويل من البنك الدولي والذي يكون ربما قد مارس ضغوطا حول خيار الجزائر بشأن إصلاح نظامها المحاسبي وهو ما قد يفسر التحول الجاري في منحنى واتجاه الإصلاح.

2.2 الجديد في النظام المحاسبي المالي:

1.2.2 الإطار التصوري المحاسبي:

يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المبادئ المحاسبية، والخصائص النوعية للمعلومات المالية والمفاهيم (الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الأعباء والإيرادات). وفي هذا الاتجاه تظهر أهمية هذا الأخير فعلى سبيل المثال يتم تسجيل

المؤلف (ين): حمادي بلعباس وسليمان مليكة

العنوان: محاولة تقييم الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسيدي بلعباس -

الأصول بموجب عقود التمويل بالإيجار كأصل أو لا يتم تسجيلها اعتمادا على ما إذا كان التعريف المعطى للأصل يشير إلى المفهوم القانوني (الملكية) أو إلى المفهوم الاقتصادي (مراقبة الأصول) (Bensebaa & Benmerah, 2012, p. 12). تم اقتباس الإطار التصوري للمحاسبة المالية من الإطار التصوري المعتمد من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، وتم إدراجه ضمن النظام المحاسبي المالي بموجب المادة 6 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي، ورد محتواه في المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 من المادة 5 حتى المادة 28 (شنايت و حبش ، 2020).

2.2.2 القياس المحاسبي:

مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني فإن النظام المحاسبي المالي الجديد مثل المعايير المحاسبية الدولية، يحدد طرق التقييم بصورة واضحة ويحتفظ بالتكلفة التاريخية كطريقة تقييم مع الاعتراف بالأسس الأخرى: القيمة العادلة (القيمة الحالية) والقيمة قابلة للتحقيق والقيمة الاستعمالية (المحينة)، وبالتالي تظهر طرق تقييم جديدة تغيير حقيقي من خلال إدخال القيمة العادلة التي سيتم استخدامها لتقييم عقارات التوظيف والأدوات المالية ولتحديد القيمة قابلة للتحصيل وما إلى ذلك (Bouraoui, 2017, p. 50).

3.2.2 عرض القوائم المالية:

تتمثل القوائم المالية في القوائم التي توضح مختلف المعاملات المالية والاحداث الاقتصادية للمؤسسة، ومن بين اهم القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد نجد ما يلي (طرطار و عبد العالي، 2018، صفحة 242):

- الميزانية؛
- جدول النتائج؛
- جدول تغير رؤوس أموال الخاصة، جدول تغيرات الخزينة، الملاحق.



من خلال عرض القوائم المالية يمكن ان نرى مجموعة القوائم المالية خاصة بالنظام المحاسبي المالي تشبه القوائم المالية التي تبناها المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (الميزانية، جدول النتائج، جدول تغير رؤوس اموال الخاصة، جدول تغيرات الخزينة، الملاحق) بالعكس المخطط المحاسبي الوطني حيث ان القوائم المالية بشكل أساسي في الميزانية وجدول النتائج ومرفقة ب 15 جدول تشرح بالتفصيل حسب الطبيعة عناصر الميزانية وجدول النتائج. بالنسبة لمكونات القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي الجديد، تظهر خاصيات تقترب من المعايير المحاسبية الدولية وتتمثل فيما يلي (Bouraoui, 2017, P. 52):

- فصل عناصر الميزانية الى اصول وخصوم جارية او غير جارية؛
- امكانية اعداد جدول النتائج حسب الوظيفة.

4.2.2 قواعد تقييم جديدة:

1.4.2.2 مقارنة بالمكونات:

يمكن أن تضم التثبيات العينية عدة عناصر لها مدة حياة أو وتيرة اهتلاك مختلفة، في هذه الحالة النظام المحاسبي يفرض معالجتها وكأنها عناصر منفصلة كل منها لديه مخطط اهتلاك خاص وأعباء لاحقة مرتبطة به (بكري، 2016، صفحة 77).

2.4.2.2 الضرائب المؤجلة:

إن الضرائب المؤجلة هي عبارة عن تقنية محاسبية وليست ضريبة في حد ذاتها جاء بها النظام المحاسبي المالي من أجل استبعاد تأثيرات الفروقات المؤقتة بين المحاسبة والجباية على النتيجة المحاسبية الصافية للدورة بهدف المحافظة دائماً على الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة (سماعين، 2021، صفحة 211). ونميز نوعين من ضرائب المؤجلة:

- **ضرائب مؤجلة أصول:** هي عبارة عن مبلغ الضرائب على الأرباح المسددة خلال السنة الجارية والقابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية والتي تكون ناتجة عن وجود فروقات مؤقتة قابلة للاستقطاع عند تحديد الربح الخاضع للضريبة لفترات مستقبلية. حيث يتعين إضافتها (دمجها) إلى النتيجة المحاسبية للدورة الحالية من أجل تحديد النتيجة الجبائية،

وقد أدرجها المشرع حسب النظام المحاسبي المالي في حساب 133 ضرائب مؤجلة أصول في الجانب المدين مقابل جعل حساب 692 فرض الضريبة المؤجلة عن الأصول في الجانب الدائن؛

- **ضرائب مؤجلة خصوم:** هي مبلغ الضريبة على الأرباح الناشئة خلال السنة والقابلة للدفع في الفترات المستقبلية، والتي تكون ناتجة عن وجود فروقات مؤقتة خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الخاضع للضريبة لفترات مستقبلية، حيث يتعين خصمها (تخفيضها) من النتيجة المحاسبية للدورة الحالية من أجل تحديد النتيجة الجبائية. وقد أدرجها المشرع، النظام المحاسبي المالي في حساب 134 ضرائب مؤجلة خصوم في الجانب الدائن مقابل جعل حساب 693 فرض الضريبة المؤجلة عن الخصوم في الجانب المدين.

3.4.2.2 التمويل بالإيجار

- يعتمد تصنيف عقود الإيجار إلى عقد تمويل بالإيجار أو إلى عقد إيجار بسيط على حقيقة المعاملة بدلا من شكل العقد. ومن المعايير التي تؤدي إلى تصنيف عقد الإيجار كعقد تمويل بالإيجار هي (هوام، 2011، الصفحات 179-180):
- يتم تحويل ملكية الأصل إلى المستأجر (الآخذ) إلى أجل مدة الإيجار؛
 - يعطي عقد الإيجار إلى الآخذ خيار شراء الأصل وبسعر كاف أقل من قيمته العادلة عند تاريخ رفع الخيار؛
 - تغطي مدة الإيجار الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل حتى في غياب تحويل الملكية؛
 - عند بداية عقد الإيجار، فإن القيم المحينة للدفعات الدنيا بمقتضى هذا الإيجار ترتفع على الأقل إلى شبه كامل إلى القيمة العادلة للأصل المؤجر؛
 - الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة ولا يستعملها إلا المستأجر دون أن يدخل عليها تعديلات كبيرة.
- يتم اعتراف بالأصول التمويل بالإيجار وفق الطريقة الاتية (Jean – Yves, et Al., 2010, p. 235):
- ادراج الأصول في ميزانية مالية للمستأجر؛

- في جانب الخصوم، تعترف المؤسسة بدين مالي مساوٍ للمبلغ المسجل في جانب الأصول؛
- يتم معالجة الإتاوات (les redevances) على أنها دفعات سنوية متساوية (les annuités constantes)؛
- يتم اهتلاك هذه الأصول على مدار عمرها الإنتاجي.

عند التقييم الأولي للأصل الذي تم اقتناؤه بموجب عقد التمويل الإيجاري، يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية، بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة الدنيا للمدفوعات بمقتضى عقد الإيجار، إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنًا. في هذه الحالة، لا يمكن تفضيل طريقة على الأخرى، بل يجب على الكيان تطبيق إحدى الطريقتين الاختياريتين متى كان تطبيق إحدهما أقل كلفة من الأخرى (مرحوم و بشودة ، 2015، صفحة 300).

4.4.2.2 مؤونة منحة الذهاب الى التقاعد:

تعالج الامتيازات المستخدمين بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 19، يميز هذا الأخير بين الامتيازات قصيرة الأجل (أجور المستخدمين، عطل مدفوعات الاجر ...) والامتيازات ما بعد إحالة الى التقاعد (معاش التقاعد، منحة الذهاب الى التقاعد وما الى ذلك). التسجيل المحاسبي للامتيازات قصيرة الاجل للمستخدمين لا يشكل أي تعقيد بما ان لا نحتاج الى تقديرات التقييم والتحيين لتقييم امتيازات الموظفين وتسجل في شكل أعباء خلال فترة معالجة مستحقات الأجور الموظفين. مقارنة بالامتيازات طويلة الاجل هنا المؤسسة تختار بين أحد النظامين (Hervé, Michel j, Yuan, & Georges, 2013, pp. 648-652):

- **نظام الاشتراكات المحددة (régime à cotisations définies):** هو نظام على المؤسسة الالتزام بدفع اشتراكات دورية (غالبا تكون متزامنة مع فترة تسديد الأجور المستخدمين) الى الهيئات الاجتماعية تتكفل هذه الأخيرة بمنح المعاشات عند إحالة المعنيين الى التقاعد، هنا المؤسسة غير ملزمة بإعداد تقديرات التقييم وتقنيات التحين بما انها أعباء قصيرة الاجل وتحمل خلال فترة تسديد الأجور وبالتالي المعالجة المحاسبية للأعباء الاشتراكات في نظام الاشتراكات هي نفس المعالجة المحاسبية للامتيازات قصيرة الاجل.

■ **نظام الامتيازات المحددة (régimes à prestations définie):** هو نظام تتحمل المؤسسة تعهدا بدفع الامتيازات المستقبلية المتفق عليها لموظفيها (معاش التقاعد ومنحة الذهاب التقاعد)، بما ان هذه تعهدات في المستقبل يتم تحيينها وذلك لأخذ بعين الاعتبار تغيرات الزمنية لقيمة للنقود في المقابل تخصيص مؤونة حتى لا يتم تحميلها على سنوات المستقبلية طبقا لمبدأ الحيطة والحذر. ومع ذلك فإن محاسبة نظام الامتيازات المحددة معقد لأن التقديرات والتحيين ضرورية لقياس الالتزام.

اما موقف النظام المحاسبي المالي من المعالجة المحاسبية للامتيازات الموظفين كالاتي (Boubir, 2015, pp. 58-59):

- التقييم والمعالجة المحاسبية الامتيازات قصيرة الاجل هي نفس المعالجة التي جاء بها معيار محاسبي رقم 19؛
- يحدد معاش التقاعد على أساس نظام الاشتراكات المحددة (régime à cotisations définies)؛
- تحدد منحة الذهاب الى التقاعد على أساس نظام الامتيازات المحددة (régimes à prestations) في نهاية كل سنة مالية، يتم تسجيل تعهد المنحة الذهاب في شكل مخصصات مؤونات على أساس القيمة المحينة لجميع الالتزامات الموظفين اتجاه المؤسسة باستخدام تقديرات حسابية مناسبة ومعدل التحيين.

3. الدراسة التطبيقية:

1.3 التعريف بمجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يتمثل مجتمع البحث في عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سيدي بلعباس، حيث تم استهداف مصالح المحاسبة للمؤسسات محل الدراسة، وتم توزيع 50 استبانة واسترجاع 38.

2.3 منهجية الدراسة التطبيقية:

بالنسبة لمنهجية الدراسة التطبيقية فقد اعتمدنا على أسلوب التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام الحزمة الاحصائية (SPSS.25) بهدف اختبار الفرضيات، بالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:



- المتوسط الحسابي: لعرض متوسطات متغيرات الدراسة.
- الانحراف المعياري: لمعرفة درجة تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.
- معامل الاختلاف: لإجراء المقارنة بين عبارات كل محور وترتيبها حسب أهميتها.
- معامل الثبات ألفا كرونباخ: يستخدم هذا المعامل لمعرفة درجة ثبات أداة الدراسة.
- اختبار (T-test).

3.3 تحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

1.3.3 اختبار ثبات أداة الدراسة (ألفا كرونباخ):

اعتمدنا على معامل ألفا كرونباخ والذي بلغت قيمته في الاستبيان 0.753، هذا يعني أن معامل الثبات جيد إذا ما تمت مقارنته بمستوى القبول 0.62، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01): معامل الثبات (ألفا كرونباخ) للاستبيان

عدد العبارات	ألفا كرونباخ
6	0.753

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

2.3.3 تحليل خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (02) يتضمن خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (02): خصائص افراد العينة المدروسة

المتغير	التكرار		النسبة المئوية
الجنس	ذكر	18	47.4
	انثى	20	52.6
	المجموع	38	%100
السن	اقل من 30 سنة	21	55.3
	من 30 الى 40 سنة	9	23.7
	أكثر من 40 سنة	8	21.1

المؤلف (ين): حمادي بلعباس وسليمان مليكة

العنوان: محاولة تقييم الممارسات المحاسبية في ظل النظام
المحاسبي المالي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات
الاقتصادية بسيدي بلعباس -

المجموع	38	100%
المستوى الأكاديمي		
ليسانس	9	23.7
ماستر	18	47.4
ماجستير	3	7.9
دكتوراة	1	2.6
شهادات أخرى	7	18.4
المجموع	38	100%
الوظيفة الحالية		
مراجع داخلي	5	13.2
إطار محاسبي مالي	30	78.8
إطار جبائي	3	7.9
المجموع	38	100%
الخبرة المهنية		
أقل من 5 سنوات	16	42.1
من 5 إلى 10 سنوات	9	23.7
من 10 إلى 15 سنة	4	10.5
أكثر من 15 سنة	9	23.7
المجموع	38	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

3.3.3 تحليل نتائج إجابات عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (04) المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث حول واقع الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (04): المتوسطات الحسابية، الانحرافات لمعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث حول واقع ممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الإجابة
-------	---------	-----------------	-------------------	-----------------	---------



1	المعالجة المحاسبية الضرائب المؤجلة	2.82	0.563	1	نعم
2	المعالجة المحاسبية لمؤونة منحة الذهاب الى التقاعد.	2.42	0.683	5	نعم
3	تقييم العناصر بالتكلفة التاريخية مع اجراء مراجعة لهذا التقييم بالاستناد الى: القيمة العادلة، قيمة القابلة للتحقيق والقيمة المحينة.	1.55	0.828	6	لا
4	المعالجة المحاسبية الايجار التمويلي.	2.45	0.627	4	نعم
5	مقاربة بالمكونات	2.66	0.795	3	نعم
6	اعداد الملاحق	2.76	0.590	2	نعم

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه نلاحظ ان العبارة رقم (1) والمتمثلة في المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة، قد جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث اذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة 2.82 بانحراف معياري قدره 0.563 ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول هذه العبارة من قبل عينة البحث كان باتجاه نعم، أما فيما يخص مستوى قبول عينة البحث باتجاه الإجابة (لا) فقد كان على العبارة الثالثة والمتمثلة في تقييم العناصر بالتكلفة التاريخية مع اجراء مراجعة لهذا التقييم بالاستناد الى: القيمة العادلة، القيمة القابلة للتحقيق والقيمة المحينة، اذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة 1.55 بانحراف معياري قدره 0.826 مع العلم أن هذه العبارة قد جاءت في المركز الأخير من حيث الترتيب.

4.3.3 اختبار فرضية الدراسة:

حيث تشير الفرضية الصفرية (H_0) الى عدم وجود توافق بين ممارسات المحاسبية لعينة الدراسة وقواعد تقييم النظام المحاسبي المالي، اما الفرضية البديلة (H_1) فتأكد ذلك أي وجود توافق بين ممارسات المحاسبية وقواعد تقييم النظام المحاسبي المالي، والجدول الموالي يتضمن نتائج اختبار (T-test):

جدول رقم (03): نتائج اختبار (T-test)

Valeur de test = 2	
--------------------	--

المؤلف (ين): حمادي بلعباس وسليمان مليكة

العنوان: محاولة تقييم الممارسات المحاسبية في ظل النظام
المحاسبي المالي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات
الاقتصادية بسيدي بلعباس -

Intervalle de confiance de la différence à 95 %		Différence moyenne	Sig. (bilatéral)	Ddl	T	
Inférieur	Supérieur					
,2916	,5944	,44298	,000	37	5,929	M

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال جدول نلاحظ ان قيمة sig معدومة، وبالتالي يمكن رفض (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) أي أن هناك توافق بين ممارسات المحاسبية لعينة الدراسة وقواعد تقييم النظام المحاسبي المالي.

4. الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية معالجة موضوع الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي عبر دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سيدي بلعباس، وبينت نتائج الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي ما يلي:

✓ يتميز النظام المحاسبي المالي بمجموعة من العناصر تمثل أهم خصائص المعايير المحاسبية الدولية وهي إطار تصوري يتطابق مع الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية، تفوق الجوهر على الشكل وادخال مفهوم القيمة العادلة.

✓ يحدد معاش التقاعد على أساس نظام الاشتراكات المحددة (régime à cotisations définies).

✓ تحدد منحة الذهاب الى التقاعد على أساس نظام الامتيازات المحددة (régimes à prestations).

✓ هناك توافق بين ممارسات المحاسبية لعينة الدراسة وقواعد التقييم النظام المحاسبي المالي.

وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها في الدراسة نقترح التوصيات التالية:

- الإلمام بفوائد الإطار التصوري المحاسبي.

- ضرورة معالجة مشاكل القياس المحاسبي في الجزائر.



- تحيين النظام المحاسبي المالي فمنذ دخوله حيز التطبيق، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار عدة معايير محاسبية جديدة وإلغاء وتفسير أخرى موجودة من قبل، في حين اكدت الهيئات الجزائرية بإصدار آراء تفسيرية وتكميلية للنظام المحاسبي المحلي فقط، دون إجراء تغييرات على مستوى بناءه الفكري، الأمر الذي جعل النظام المحاسبي المالي يتخلف عن مواكبة التطورات والتوجهات الحديثة للمحاسبة الدولية، وهو ما يعتبر من أبرز عيوب واختلالات هذا النظام.

- العمل على تفعيل دور محافظي الحسابات.
- الاشتراك والتواصل بين الأساتذة الجامعيين والمهنيين.
- القيام تربصات لفائدة الطلبة لدى مكاتب المحاسبة.

5. قائمة المراجع:

- احمد طرطار، ومنصر عبد العالي. (2018). تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد. المحمدية، الجزائر: الجسور للنشر والتوزيع.
- امين عمراني. (2014). تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر 3.
- بلال شنايت، وعلي حبش . (2020). دراسة مدى توافق الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF مع الطار المفاهيمي للابلاغ المالي لسنة 2010 و 2018 "دراسة مقارنة". مجلة المنهل الاقتصادي، 3(2)، الصفحات 163-174.
- بلخير بكاري. (2016). دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي (SCF). الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع.
- جمعة هوام. (2011). المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية للنشر والتوزيع.
- شوقي مرداسي، وعبود زرقين . (2010). واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر بعد 10 سنوات من الصدور. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 5(1)، الصفحات 497-532.

- عيسى سماعيل. (2021). جباية ومحاسبة المؤسسة - تقنيات جباية ومحاسبية وفق القنون الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي SCF. باب زوار جزائر العاصمة، الجزائر: دار النشر الصفحات الزرقاء.
- محمد الحبيب مرحوم، ورفيق بشوندة . (2015). السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي. مجلة العلوم الاقتصادية، 10(1)، الصفحات 289-307.
- ARIF , S.-E., & DJAFRI , O. (2011). Au-delà d'un simple changement d'une nomenclature comptable : La mise en œuvre du Système Comptable Financier algérien. recherches économiques, 6(1), pp. 146-163.
- Bensebaa, I., & Benmerah, A. (2012). l'harmonisation du plan comptable national. Paris: édition universitaire européennes.
- BOUBIR, D. (2015). les provisions comptable en SCF-IFRS. Alger: édition lazer plus.
- Bouraoui, N. (2017). L'ALGÉRIE ET LES STRATÉGIES DE NORMALISATION COMPTABLE FACE AUX IAS/IFRS. Revue les cahiers du CREAD, 33(121), pp. 31-69.
- Hervé, S., Michel j, L., Yuan, D., & Georges, L. (2013). COMPTABILITE ANALYSE FINACIER UNE PERSPECTIVE GLOBALE. Bruxelles: édition boeck.
- Jean – Yves, E., Pascale, D., Carole, B., Christopher, H., Léon, L., Anne, L. M., Claude, S. (2010). Comptabilité Financière approche IFRS et approche Française. Paris: édition Gualino.
- Kalloum , B. (2016). L'APPLICATION DU SYSTEME COMPTABLE FINANCIER. Revue économique Al-Bashaer, 2(6), pp. 289-296.
- MEROUANI , S. (2007). LE PROJET DU NOUVEAU SYSTEME COMPTABLE FINANCIER ALGÉRIEN, ANTICIPER ET PREPARER LE PASSAGE DU PCN 1975 AUX NORMES IFRS(MEMOIRE DE MAGISTERE). Alger: ECOLE SUPERIEURE DE COMMERCE.